الترامبية في مواجهة الدستور الأمريكي

زيد الفضيل

@zash113

شغلت أحداث الانتخابات الأمريكية العالم، فالولايات المتحدة ليست كغيرها، إذ لا توازيها بمقياس المادة أي قوة حتى اليوم، سواء على صعيد الدول أو حتى التكتلات والأحلاف الدولية، فهي قوة مهيمنة بحجم اقتصادها المهول، وقدرتها التقنية العالية، ونظامها العسكري القوي، وسلطتها السياسية الطاغية، وكل ذلك بارز بالرغم من أنها لا تتحرك بكامل طاقتها المهولة وإنما بنسبة منها، إذ يتعذر عليها هي ذاتها أن تستفيد من كامل طاقتها وقوتها الاستراتيجية كما يدرك الخبراء.

على أن أهم ما يسند تلك الطاقة والقوة في ذاتها وأمام العالم كان ولا يزال متمركزا في جوهر عدالة دستورها بالحد البشري المقبول، إذ يعكس مضمونه شيئا واسعا من منظومة القيم الإنسانية على الصعيد العدلي، وهي القيمة الأهم لتماسك ونهضة ونماء أي مجتمع.

وفي هذا فقد نص الدستور الأمريكي على مرجعية الشعب في مختلف الأحكام والمبادئ، فكان مبتدأ القول فيه «نحن شعب الولايات المتحدة، ورغبة منا في إنشاء اتحاد أكثر كمالا، وفي إقامة العدالة، وضمان الاستقرار الداخلي، وتوفير سبل الدفاع المشترك، وتعزيز الخير العام، وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة، نرسم ونضع هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية»، ثم أقر الآباء المؤسسون في فقرته الأولى من مادته الأولى مرجعية الكونغرس المؤلف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب في جميع السلطات التشريعية، كما بينوا بوضوح في فقرته الثانية شروط المترشح لمجلس النيابة بالنص قولا «لا يصبح أي شخص نائبا ما لم يكن قد بلغ الخامسة والعشرين، وما لم تكن مضت عليه سبع سنوات وهو من مواطني الولايات المتحدة، وما لم يكن لدى انتخابه من سكان الولاية التي يتم اختياره فيها»، كما نص الدستور في فقرته الثالثة من ذات المادة بالقول «لا يصبح أي شخص عضوا في مجلس الشيوخ ما لم يكن قد بلغ الثلاثين من العمر، وما لم تكن مضت عليه تسع سنوات وهو من مواطني الولايات المتحدة، وما لم يكن لدى انتخابه من سكان الولاية التي يتم اختياره عنها».

كذلك فقد نص التعديل الرابع عشر في فقرته الأولى على أن «جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها يعتبرون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي شخص الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها المساواة في حماية القوانين»، ونص التعديل الخامس عشر في فقرته الأولى على منح الزنوج حق الانتخاب بالقول «لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية منها حرمان مواطني الولايات المتحدة حقهم في الانتخاب، أو الانتقاص من هذا الحق بسبب العرق أو اللون أو حالة رق سابقة».

كان ذلك بعض ما ذكر في الدستور الأمريكي، واللافت في الأمر أن تلك الحقوق الممنوحة بالتساوي لكل مواطني الولايات المتحدة لم يكن ليستفيد منها ولفترة طويلة سوى المنتمين للعرق الأبيض، الذين تشكل في وعيهم الذاتي أن جينهم مختلف عن غيرهم من الأعراق الأخرى، وأن طبقتهم متميزة عن غيرها، وظل ذلك سائدا في اللاشعور حتى الثلث الأخير من القرن العشرين المنصرم، حيث وضح ازدياد مواطني الولايات المتحدة من أعراق متنوعة من خارج العرق الأبيض والأسود، وتعمقت حالة التزاوج بينها، لينتج عن ذلك طبقة أمريكية جديدة، لا تنتمي لجين العرق الأبيض أو الأسود بالكلية، وإنما هي هجين من هذا وذاك ومن غيرها من الأعراق، وقد اصطلح على تسميتها بطبقة «الملونين» التي تنتمي إليها نائبة الرئيس حاليا كامالا هاريس المولودة لأب من جامايكا وأم هندية.

على أن هذا التغير الجوهري لم يكن ليرضي غرور أولئك المتعصبين لعرقهم الأبيض، الذين عبر عن رغباتهم وأفكارهم الرئيس ترمب خلال خطبه وتغريداته، فكان أول رئيس دستوري يناهض مواد الدستور الأمريكي عمليا، ويتحدث ليس بوصفه رئيسا دستوريا للشعب بكل أطيافه وأعراقه وألوانه، بل بوصفه رئيسا لحركة عرقية ركبت قواعد الحزب الجمهوري لتحقق مرادها، وهو ما استفز الملونين وغيرهم ليشاركوا بفاعلية في انتخاب من يرونه أصلح لهم، وكان ما أرادوا.

والسؤال: هل ستصارع الترامبية العرقية لتحقيق مكاسبها حتى لو أدى ذلك إلى كسر كل القواعد الدستورية، كما حدث في الهجوم على مبنى الكابيتول، ومن ثم يمكن أن تثير شغبا في المستقبل وتدعو إلى تفتيت الدولة؟ أم سينتصر الأمريكيون لدستورهم ودولتهم؟

«ذا لاين».. مستقبل واعد لتخطيط المدن السعودية

وليد الزامل

@waleed_zm

كنا على موعد الأسبوع الماضي مع مشروع تنموي رائد يضاف إلى جملة المنجزات التنموية في المملكة العربية السعودية. «ذا لاين» أو مدينة المستقبل التي أعلن عنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، والتي دشنت عهدا جديدا لمفهوم تخطيط مدن المستقبل، لترسم نموذجا فريدا في الحياة الحضرية.

لقد مر تاريخ التخطيط العمراني وسياسات تطوير الأراضي والبيئة الحضرية للمدن بمراحل ومتغيرات عديدة، وتأثرت أنماط تخطيط المدن والبنية المادية لها بالظروف البيئة، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والتشريعية. كما لعب التطور التقني، خاصة في أنظمة النقل والمواصلات والبنية التحتية، دورا مؤثرا في تشكيل البيئة المادية للمدينة.

بنيت المدن القديمة قريبة من مصادر المياه والأنهار، وهو ما سهل من عمليات التنقل والتخلص من مياه الصرف الصحي، وقسمت المدينة إلى مناطق سكنية يتوسطها مركز رئيس يمثل قلب المدينة ومركز الحكم. كما شيدت الأسوار لتحيط بالمدينة وتحميها من الغزاة، وأصبح النسيج العمراني متضاما، انسجاما مع الظروف المناخية القاسية. ومع بداية الثورة الصناعية، شيدت المصانع على نطاق واسع في أواسط المدن، وتم ربطها بخطوط سكك الحديد وعلى مقربة من مساكن العمال، التي تحولت فيما بعد إلى مناطق يعيش فيها البؤساء، في حين عاش الأغنياء في الضواحي بعيدا عن مناطق التلوث والضوضاء.

ومع تطور أنظمة النقل والمواصلات أصبحت الشوارع في كثير من مدن العالم واسعة وتميل لخدمة المركبات، فشيدت الجسور والأنفاق والطرق السريعة على حساب مسارات النقل العام والدراجات والمشاة. حققت هذه المدن عوائد اقتصادية، لكنها أثرت سلبيا على البيئة والمجتمع والصحة العامة.

وفي القرن الحالي، توسعت المدن وأصبحت الإدارات الحضرية غير قادرة على تلبية متطلبات المعيشة والنمو العمراني المتسارع. عندئذ أدرك المخططون أهمية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لتكون متماشية مع أنماط التخطيط والنمو المتوازن وبما يخدم الأجيال القادمة، فظهرت أطروحات عديدة حول المدن المستدامة، وأنسنه المدن، والمدن الذكية، والنمو الذكي، وجودة الحياة في البيئات السكنية. وفي المجمل، سعت هذه الرؤى نحو مواءمة البيئة الحضرية بمتطلبات المعيشة لتحقيق أقصى درجات الرفاهية للإنسان.

اليوم ترتسم في الأفق رؤية واعدة في تخطيط وتصميم المدن في القرن الحادي والعشرين، تتناغم فيها البيئة الطبيعية مع البنية المادية ضمن إطار اقتصاد قائم على المعرفة. صممت «ذا لاين» لخدمة الإنسان، ويعد المشي الوسيلة الرئيسية للتنقل فيها. تمتد المدينة بطول 170 كلم من ساحل نيوم، ويعيش فيها أكثر من مليون شخص من جميع أنحاء العالم ضمن تجمعات سكنية توفر كل متطلبات المعيشة والرفاهية.

وبتحليل الملامح العامة للمدينة، يمكن القول إنها تتكون من ثلاثة مستويات، المستوى الأول يمثل المدينة الإنسانية، في حين يمثل المستوى الثاني أنماط المعيشة التي تتكون من الخدمات المتكاملة والبنى التحتية المتقدمة، أما المستوى الثالث فيمثل البعد التكنولوجي، حيث يحتوي على أنظمة نقل مخصص للشحن فائق السرعة ومدعوم بأنظمة الذكاء الاصطناعي.

وهكذا فمدينة «ذا لاين» توظف النمط التخطيطي المستدام لتحقيق الاتصالية بين مكونات المدينة وتعمل على تعزيز علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية. وهي في الوقت نفسه، توفر بنية تحتية قائمة على تقنيات المستقبل. باختصار «ذا لاين» تذهب بنا إلى آفاق أبعد من أنها مجرد مدينة إنسانية، صديقة للبيئة، ذكية، ومستدامة. بل هي نموذج تنموي شمولي لتفعيل المكان في خدمة الإنسان.

الديكتاتورية الرقمية.. ترمب معزولا

سالم العنزي

@SMAlanzi

بين ليلة وضحاها أصبح الرئيس الرسمي والمنتخب في الولايات المتحدة الأمريكية محظورا من دخول أغلب الشبكات الاجتماعية. فجأة ودون مقدمات أصبح ترمب غير قادر عن التعبير عن رأيه أو مخاطبة متابعيه عبر حساباته في الشبكات الاجتماعية، مثل: تويتر وسنابشات وفيس بوك وانستقرام ويوتوب وغيرها، حيث أعلن أغلب مواقع التواصل الاجتماعي حظر الحسابات الشخصية للرئيس الأمريكي ترمب والحسابات التابعة له والحسابات الخاصة بحملاته الانتخابية أو أي حسابات مرتبطة به شخصيا.

مثل هذا التحرك يفتح المجال لعدد من الأسئلة عن تعريف وتصنيف مواقع التواصل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية، بينما تعرف هذه الشبكات (الشركات) نفسها بأنها منصات تقنية بحتة، إلا أن إيقاف حساب ترمب كان قرارا تحريريا صادرا من شركات نشر تراقب وتحرر ما ينشر، وليس صادرا من منصة تقنية توفر خدمة نشر المحتوى فقط. يرى وزير الثقافة البريطاني السابق توم هانكوك أن العذر الذي قدمته تويتر (استعمال ترمب لكلمات تدل على تأييده لمقتحمي الكونجرس) دليل واضح على أن تويتر قد قامت بدور تحريري واضح، لذلك لا بد أن يشملها ما يشمل دور النشر لا الشركات التقنية.

بينما يرى كثيرون وجوب قيام مواقع التواصل الاجتماعي بدور أساسي في مراقبة المحتوى المنشور، ومنع المحتوى الذي يهدد الأمن أو يحرض على الكراهية والعنف، إلا أن انفراد مواقع التواصل (بالتحكم) و(بالتحكيم) في نوعية المحتوى المنشور على هذه المنصات، وتحديد ما هو مناسب للنشر وما هو غير مناسب للنشر؛ أمر يدعو للقلق، حيث قال مفوض الاتحاد الأوروبي بريتون إن منع المدير التنفيذي لشركة ما الرئيس الأمريكي عن التعبير عن رأيه دون أي ضوابط وتوازنات أمر محير. بصرف النظر عما إذا كان إسكات وحظر ترمب صحيحا أم لا، إلا أن الأسئلة الأكبر هي: هل ينبغي أن يكون هذا القرار في يد شركات تقنية لها أجندتها وأهدافها الخاصة؟ هل ما زال بإمكان هذه المنصات أن تجادل بأنه ليس لها رأي فيما ينشره مستخدموها؟ هل ستعرف هذه المنصات ما هو صحيح وما هو خاطئ؟ هل يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي والاعتماد على حسن نية هذه المنصات فقط؟ ما هي السياسة التحريرية التي تمنع ترمب وتسمح لحركة بابوا الحرة، وهي حركة انفصالية مسلحة ومحظورة من قبل الحكومة الإندونيسية؟ ولماذا يمنع ترمب، بينما لا تزال مئات من الحسابات الالكترونية تسوق وتدعم داعش وتنشر محتواه باللغة العربية حتى الآن؟

المشكلة الحقيقة اليوم هي أن هذه المنصات هي التي تحدد ما يمكنك أن تراه أو تسمعه، هي التي تحدد ما هو الخبر الذي سوف يظهر على شاشة جهازك الذكي وما هو الخبر الذي لن تراه ولن تعلم بوقوعه، وما هو المصدر الموثوق وغير الموثوق. هذه المنصات تقوم اليوم بدور أكبر من دور الشركات التقنية أو منصات النشر، هذه المنصات تحدد ما هو الصحيح وما هو الخاطئ في كل أمر من أمور الحياة.

خاتمي في طوارئ الجامعة!

بندر الزهراني

@drbmaz

يقول: لي زميل نسيت اسمه الآن، كان قد أهداني ذات مرة خاتما من الألماس، ولأنني لست من هواة لبس الخواتم وضعته في مكان ما، غير مكترث أو مهتم به، ومرت خمسة أعوام أو تزيد وأنا لم ألبسه، ولا أعلم مكانه، ولم أفتقده فأبحث عنه، وفجأة وجدته ملقى هكذا مع بعض أشيائي القديمة، فأخذته ولبسته، وليتني لم أفعل! فبعد هنيهة من الزمن هممت بإخراجه فلم أستطع، وحاولت بكل ما أوتيت من قوة وحيلة، ولكنني فشلت، ثم ذهبت مباشرة إلى غرفة الطوارئ بالمستشفى الجامعي، وهناك كانت المفاجآت التي لا تخطر على البال!

يقول: في غرفة الطوارئ كي يفحصك الطبيب ويعاين حالتك، يجب أن تمر بثلاثة أنواع من التسجيل؛ تسجيل معلومات عامة، تسجيل معلومات صحية، ثم التسجيل الالكتروني، وعليك الانتظار وتحمل الآلام حد العذاب أو تكتب لك النجاة، ولأنني كنت مضطرا مررت بالتسجيلات الثلاثة وانتظرت قرابة الساعة حتى خرج علينا الطبيب، فلحقت به وقلت له بلطف: يا دكتور هل ترى حلقة هذا الخاتم حول أصبعي! فأومأ برأسه أي نعم، قلت: أقسم أنني أشعر بها وكأنها حول عنقي، من فضلك حاول إخراجها الآن، فرد ببرود وهو ينظر في أوراق بين يديه: لا أستطيع حتى يأتي دورك ثم تُعطى سريرا ثم نتصل بأبطال الدفاع المدني فيأتوا ليقطعوا هذه الحلقة، وأفهمني أن هذا هو النظام المتبع ولا يمكنه القفز فوقه.

يقول: أخبرت أحد الأصدقاء بقصة الخاتم وغرفة الطوارئ فاستنكر عليهم أولا ثم ذكر لي أن إدارة المستشفى الجامعي تضم نخبة النخبة من الإداريين المحنكين ومن ذوي الخبرة في إدارة المستشفيات، وأن المستشفى هذا قد نال كذا وكذا من الاعتمادات العالمية والحوافز المالية والجوائز المعنوية، ثم يقول: وقد يكون كلام هذا الزميل صحيحا، ولكن الخبرة والجوائز والاعتمادات لا تكفي، ولا تعني شيئا إن لم تكن حاضرة خاصة في غرفة الطوارئ!

يقول: في غرفة الطوارئ إياها كنت أراقب كل حالة جديدة تمر بالتسجيلات الثلاثة، وكنت أستفسر عن أحوال أصحابها، وكان يقال لهم ما قيل لي، والكل كان يتذمر وينتظر دوره وهو يتوجع، ثم يقول: وبينما نحن كذلك فتح الله على قلبي فتحا مبينا، فأخذت جوالي وبدأت أبحث عن الحل في «قوقل» بعيدا عن طوارئ الانتظار، فلما وجدت ما أريده تركت الطوارئ وعدت إلى المنزل فورا، وأخرجت الخاتم في بضع دقائق، بمجرد اتباع نصائح طبيب أمريكي كان قد نشرها في مقطع على اليوتيوب.

وعطفا على تجربة صاحبنا هذا، ومن باب نيل المطالب بالتمني، نقترح على إدارة المستشفى الجامعي إضافة تسجيل رابع يضاف لخطة التسجيلات الإبداعية الثلاثة، فلربما نالت به اعتمادا جديدا ومزيدا من الأضواء الإعلامية، مثلا لو يقومون بنصح المرضى وحثهم على مشاهدة مقاطع يوتيوب للبحث عن العلاج قبل المجيء للطوارئ والدخول في التسجيلات الثلاثة! فلعل هذا يساهم في التخفيف عن الأطباء من كثرة العمل المضني فيتفرغوا هم للاستعراض بالبالطو الأبيض والمشي في الممرات الموحشة بآلام وأنّات المرضى، ولا بأس فيما بعد إن طالبوا لهم وللإداريين منهم ببدل انتظار مريض!

في مستشفيات أمريكا والعالم المتقدم، يباشرون الحالات الطارئة قبل تسجيلها، ثم يقومون بالتسجيل أثناء أو بعد معالجتها والاطمئنان على أصحابها، مهما كانت الحالة الطارئة، وعلى أية حال لا بد أن نكون واقعيين عند النقد والمقارنة، فتلكم أمريكا وتلكم إدارتها لمستشفياتها، وفي الوقت نفسه ينبغي لنا أن لا نعمم، فما رآه صاحبنا في غرفة الطوارئ ليس كل شيء، فلا بد أن هناك استثناءات مشرفة لحالات إنسانية وخدمات راقية لم تقع عليها العين الناقدة بعد.

الغريب والمثير في قصة هذا المسكين ليست أحداث الطوارئ، ولا ألم أصبعه وتورمه، ولا الحيلة الذكية المنشورة في مقطع اليوتيوب التي استفاد منها، ولا حتى في العين الناقدة التي رأت وروت كل شيء عن المستشفى الجامعي، لا، ولكن في هذه الذاكرة البائسة التي لم تسعف صاحبها ليتذكر زميلا أهداه خاتما، وأي خاتم! خاتم من الألماس الثمين! كم هي ضعيفة ذواكر هذه الأجيال وجديرة بالطوارئ!

عيونك تكفي

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام
مكة
Makkah AlMukarramah • المكرمة

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
makkah@makkahnp.com

الرياض
جوال: 0500675899 ص.ب 25162
فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114066991
gov@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
gov@makkahnp.com

المدينة المنورة
جوال: 0506511196
gov@makkahnp.com

الدمام
جوال: 0504178354
gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453